02

# منظمة التجارة العالمية ميدان للحرب التجارية الكونية

بالنظر إلى أنني شاركت في مداولات منظمة التجارة العالمية فعليًّا منذ نشأتها، فإنني أستطيع أن أقول ومن دون تردد إن هذه المنظمة هي ذراع طويلة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ميداني التجارة والسياسة الخارجية؛ الجنوب متحد بسبب خبرته الاستعمارية، لكن دوله منقسمة بفضل تلاعب القوى الاستعمارية نظرًا إلى ضعفها الداخلي، على أن بلدان الجنوب وشعوبه تستطيع مقاومة الضغوط الاستعمارية وتلاعب الدول الاستعمارية، غير أن ذلك يتطلب ردود فعل متناسقة والقيام بعمل من جانبها.

# مقدمة

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1 يناير عام 1995م. لقد صُمِّمت لخدمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على حساب بقية العالم.

هدفي هو أن أبين كيف أن الغرب (بالرغم من الخطاب الذي لا نهاية له عن التنمية) ليس له أي مصلحة في تنمية بقية العالم وأنه –في حقيقة الأمر– منخرط في (حرب) لا هوادة فيها مع بقية العالم. إذا كان لبقية العالم أن تتطور، فإن ذلك سيتم بكفاحهم المستمر لإيجاد مكان لأنفسهم– وهذه هي الفكرة التي سأتناولها في الفصل السادس. أدوات الهيمنة التي يختارها الغرب هي المساعدات، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا. في نهاية الحرب الإمبريالية الثانية (1939–1945م)، اجتمعت الدول المنتصرة (القوى المتحالفة) في بريتون وودز في الولايات المتحدة لإنشاء بنية جديدة تمامًا للحكم في العالم، أنشئت ثلاثة أجهزة دولية رئيسة: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات). بينما تناول أول جهازين قضايا المال والتنمية، فإن اتفاقية الجات تناولت التنظيمات والاتفاقيات التجارية، وفي عام 1995م، حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الجات (وإن كانت الجات وأحكامها ماتزال من ناحية رسمية تشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام منظمة التجارة العالمية).

أنا بحاجة إلى شرح عدم اكتراث الغرب بالتنمية غير الغربية من خلال نظرة قصيرة على التاريخ؛ في نهاية القرن الثامن عشر كانت بريطانيا الدولة المهيمنة صناعيًّا، وفي نهاية القرن التاسع عشر التحقت بها دول أخرى؛ معظم ما يعرف اليوم بأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان،

كانت إمبراطوريتا البرتغال وإسبانيا اللتان سبقتاها قد اضمحلتا، علاوة على أن الإمبراطورية الهولندية أيضًا كانت في طريقها إلى الاضمحلال، غير أنها استطاعت استعادة نشاطها في أعقاب بزوغ الرأسمالية الصناعية، أما الإمبراطوريتان الأخريان اللتان كان نجمهما يأفل، فهما الإمبراطوريتان العثمانية والروسية، وكانت روسيا على شفير مدة ما قبل الثورة. بقية دول العالم لم تكن مهمة؛ كانت إما استُعمرت فعلًا (مثل الهند)، أو استُعمرت جزئيًّا (مثل الصين)، أو استُعمرت حديثًا (مثل البرازيل)، أو في طريقها إلى أن تستعمر (مثل إفريقيا وبقايا الإمبراطورية العثمانية).

هل هذه أيضًا حكاية سهلة؟ بالطبع هي كذلك، غير أن صلب الموضوع يكمن في بساطتها؛ فمع نهاية القرن التاسع عشر، عندما كانت روسيا في حالة فوضى والولايات المتحدة مشغولة في استعمار عمق أراضيها (مثل المكسيك) والمستعمرات الإسبانية السابقة (مثل كوبا) وممارسة الاستعمار الجديد في أمريكا الجنوبية، اجتمعت الدول الأوروبية في برلين في عامي 1884–1985م، وضعت خارطة إفريقيا على الطاولة، وقسَّمت إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى بصورة منظمة بينها، وبقيت بعض البلدان مستقلة، كانت ليبيريا إحدى هذه الدول، غير أنها أصبحت فعلًا مستعمرة أمريكية، احتُل جنوب إفريقيا وإثيوبيا لاحقًا؛ الأولى من قبل بريطانيا والثانية من قبل إيطاليا؛ ولذلك ومن نهاية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب الإمبريالية الثانية في عام 1945م، كان العالم يتألف من الغرب والبقية؛ الغرب يحكم، والبقية غير مهمة.

كانت الإمبراطوريات الاستعمارية والمالية كما مارستها أوروبا وأمريكا في القرنين التاسع عشر والعشرين قد صُمِّمت عن قصد لمنفعة شعوبهما،

وليس لمنفعة الشعوب المُستعمَرة، أما الأخيرة فقد أجبرت عن طريق الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية على إنتاج المواد الخام والغذاء والمعادن التي كانت تُصنَّع في تلك الإمبراطوريات.

لقد تغيرت الأمور بعد عام 1945م؛ ثارت الشعوب المُستعمَرة على النظام الاستعماري، زد على ذلك أن الولايات المتحدة أمرت الدول الأوروبية الاستعمارية بفتح مستعمراتها للتجارة والاستثمارات الأمريكية، وتحت وطأة هذا الهجوم المزدوج، اضطرت أوروبا إلى إعطاء المُستعمَرات الاستقلال السياسي، غير أن الأنظمة القديمة التي كانت تنطوي على قيود مالية وتجارية مباشرة قد حُوِّلت إلى صور جديدة تخدم الأهداف الاستعمارية نفسها، وهذه القصة توضح كيف استطاع الأوروبيون والأمريكان إدامة هيمنتهم على التجارة والإنتاج في المستعمرات القديمة في الجنوب.

تغيرت الأوضاع مرة أخرى في العالم بعد عام 1989م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؛ قررت الدول المتقدمة أن لديها حاجات مختلفة، وغيَّرت مرة أخرى مطالبها من خلال سلسلة من المعاهدات التجارية الدولية. سأعود إلى هذا الموضع لاحقًا.

ما ذكرته آنفًا لا يعدو كونه جزءًا من القصة، أما الجزء الآخر فهو المقاومة التي أبداها بقية العالم ضد الغرب؛ لا توجد حرب أحادية الجانب تمامًا؛ الأشياء تتغير، وإن كان ذلك قد يحتاج إلى وقت طويل، الغرب لا يمتلك الأشياء كلها بحسب ما يريد، نحن الآن نعيش في عالم مختلف. سأتناول ذلك لاحقًا أيضًا.

# كيجالي وجنيف

## كيجالي

في شهر نوفمبر عام 2011م، كنت مشاركًا في الجلسة العادية السادسة لوزراء التجارة في الاتحاد الإفريقي التي عقدت في كيجالي، رواندا؛ افتتح رئيس وزراء البلد المضيف الاجتماع، وأثار نقطة مؤلمة: نصيب إفريقيا من التجارة الدولية يتراجع، لماذا؟ وماذا نحن فاعلون بشأن ذلك؟ بعد أن غادر، استأنفت النقاش وزيرة التجارة والصناعة الرواندية؛ مونيك نسانزاباجانوا التي كانت ترأس مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي، أعربت عن رأي يقول إنه يتعيَّن على إفريقيا أن تعطي الأولوية للتجارة الإفريقية البينية على التجارة العالمية، وتتجه نحو (إفريقيا من دون حدود). بعد ذلك اعتلى المنصة إيراستوس مونتشا؛ نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي (سابقًا، السكرتير العام للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا – كوميسا – Common Market for Eastern and Southern AfricaCOMESA)، حيث قال إن إفريقيا مكشوفة للصدمات الخارجية؛ ويجب عليها أن تقلل اعتمادها على التصدير وتلجأ إلى التجارة الإقليمية، أعرب عن أمله في أن تؤدي المفاوضات الثلاثية الجارية بين كوميسا، ومجموعة شرق افريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك) إلى قيام منطقة تجارة حرة وكاملة في القارة.

لقد كانت صورة واقعية عن إفريقيا، لكن هناك أمل في أن تعمل إفريقيا بصورة أفضل إذا ما نُظِّمت بصورة أفضل، لقد جاءت الملاحظة النشاز

الوحيدة الصادرة من المنصة من باسكال لامي الذي كان يشغل عندئذٍ منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (وكان قبل ذلك رئيسًا لديوان المفوضية الأوروبية)؛ فعلى نقيض ما قاله المشاركون الأفارقة، أعرب عن رأي يقول بأن إفريقيا قد اجتازت أسوأ أزماتها الاقتصادية؛ وأن القارة تشهد ما أسماه (نموًّا قويًّا) تأتى بفضل السياسات الاقتصادية الحصيفة؛ وأنه ينبغي للتجارة أن تؤثر بصورة رئيسة في انتعاش إفريقيا ونموِّها؛ حتى تستطيع أن تحقق أهداف التنمية الألفية[1]. من الواضح أن لامي كانت لديه صورة وهمية عن إفريقيا، تكرَّم موظفوه بالإضافة إليها حقائق وأرقامًا عن طريق استخدام التعبيرات التقليدية؛ مثل إجمالي الناتج القومي والاستثمار الأجنبي المباشر[2].

إن النظارات الوردية للاقتصاد الليبرالي الجديد التي رأى من خلالها لامي وبيروقراطيو التجارة الدولية الآخرون بوجه عام إفريقيا قد خانت ألوانهم العقائدية؛ أداء إفريقيا على ما يرام لأنها تعمل وفق سياسات اقتصادية حصيفة، ومن دون شك استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ ينغمس هؤلاء البيرقراطيون في تفصيلات المفاوضات التجارية بحيث لا يستطيعون رؤية الغابة بسبب كثافة الأشجار، ولكنهم حتى عندما يصرفون نظرهم عن الأشجار وعن التفصيلات التجارية، فإنهم يرون الغابة فقط من خلال النظرة القصيرة لليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، فإن الغابة في بعض الأحيان تصبح مرئية من خلال الإدراك المتأخر، على الأقل من قبل بعض السياسيين؛ في شهر أكتوبر عام 2008م- على سبيل المثال- قال بيل كلينتون من منبر الأمم المتحدة: «لقد شاركنا

فيها جميعًا، بمن فيهم أنا بوصفي رئيسًا». وذلك بمعاملة المحاصيل الغذائية كأنها سلع وليست حقًّا للفقراء، لقد وبَّخ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، وأورد دعم الذرة والسياسات الأمريكية في دعم الغذاء بوصفها مشكلات رئيسة تسهم في أزمة الغذاء العالمية[3].

وبالرغم من الأسف الذي أعرب عنه كلينتون، فإن منظمة التجارة العالمية ماتزال تُعُدُّ الغذاء سلعة يُتاجَر بها، إنَّ حماقات منظمة التجارة العالمية ونقاط ضعفها، خاصة تصميمها العنيد على الدفع قدمًا بأصولية السوق المفتوحة، يمكن مشاهدتها في كثير من بقاع العالم، خاصة إفريقيا.

## جنيف

عشت معظم حياتي في إفريقيا، باستثناء تلك السنين التي كنت فيها طالبًا في لندن في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وبعدها في نيويورك بصفتي زميل بحث زائرًا في 1967 –1968م. سافرت أيضًا إلى عواصم غربية أخرى– بما في ذلك جنيف– في مناسبات عدة، وفي الغالب لحضور مؤتمرات واجتماعات، ولكنني عشت في جنيف بين سنتي 2004 و2009م، عندما عُيِّنت مديرًا تنفيذيًّا لمركز الجنوب، بالنسبة إليَّ كانت تجربة فريدة وغير عادية أمدَّتني بمزيد من انفتاح العقل، وكانت مثيرة في بعض النواحي، وثبَّطت همَّتي وأرعبتني في نواح أخرى؛ هنالك جو غريب يكتنف جنيف، في حقيقة الأمر، هي ليست جزءًا من العالم الطبيعي، على الأقل ليست من عالم الجنوب، حيث يعيش ثلثا بني الإنسان؛ نظام النقل العام الذي يُعتمَد عليه يعمل زمنيًّا بدقة الساعة السويسرية، بالإضافة إلى

أن ما يحيط بالمدينة من جبال وبحيرة جنيف تتيح بيئة هادئة للدبلوماسيين من الجنوب والشمال لبحث قضايا تتراوح بين التجارة إلى الملكية الفكرية، ومن نزع السلاح إلى حقوق الإنسان، تمثل جنيف حجابًا مريحًا من العزلة (الظاهرة) عن العالم الواقعي، فضلًا عن أن المفاوضات تضفي جوًّا من التجرد من حقائق سياسة القوة، إن الحقائق القاسية للعالم الذي يتَّسم في غالب الأحيان بالعنف، خاصة في الجنوب العالمي، تبدو هناك بعيدة؛ تشكل جنيف مكانًا اصطناعيًّا معقَّمًا.

إنه لأمر جيد وسيء في الوقت نفسه؛ هو جيد لأنه يوفر درجة معينة من الفصل المريح بين المفاوضات التجارية وفوضى الحياة اليومية التي تنطوي على نقص في الإمدادات الغذائية والوفيات بسبب الإيدز والإيبولا والهجمات الإرهابية، غير أن هنالك ما يعاكس ذلك؛ إذ إنَّ الانفصال الوجودي يؤدي أيضًا إلى انفصال في المفاهيم، يأخذ التفكير طابعًا عالميًّا ومثاليًّا، وينفصل عن الواقع، وعندما يصل الأمر إلى المفاوضات التجارية ضمن الواجهة البحرية المهيبة لمنظمة التجارة العالمية، فإن الشكليات الرياضية- لعبة الأرقام المبهمة- تسود على نحو تُردَّد فيه التعويذات. أما المعاملات الرياضية والنسب المئوية فتحاكي الحياة على نحو ساخر، وهذا صحيح بصرف النظر عمَّا إذا كانت المفاوضات التجارية تجري حول قضايا تتعلق بالتصنيع والصناعة (التي تُعرف على نحو محب للاستطلاع بالصيغة السلبية (الدخول إلى الأسواق غير الزراعية أو ناما Non-Agricultural Market Access-NAMA)، أو حول قضايا تتعلق بالزراعة (أو (آج) باللغة الخاصة بالخبراء).

في هذه الميادين النادرة للمفاوضات، يجري تداول التعبيرات المجازية التي تتراوح بين أرضية الهبوط إلى القيام بمشوار في الغابة، من سطوح المكاتب إلى الأحاديث في الحفلات المسائية، إلى وسائل الإعلام. من المحزن أنه في الوقت الذي يقوم فيه المفاوضون التجاريون بمشاوير في الغابة، فإنهم يعدون الأشجار وفي غالب الأحيان يخفقون في رؤية الغابة، قد يعتقدون بأنهم ربحوا لعبة الأرقام، ولكنهم في غمرة العملية، غالبًا ما يكونون غير مدركين أنهم ضلوا طريقهم في هذه الغابة.

## منظمة التجارة العالمية: آلة حرب عقائدية حاملة للعقوبات

### دعامتا منظمة التجارة العالمية

### إيديولوجية تحرير التجارة التي يستخف بها التاريخ

في الثلاثين سنة الماضية، رُوِّج كثيرًا لتحرير التجارة على أنه محرك للنمو من قبل إجماع واشنطن[4]؛ إنه يشكل أحد مضامين العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة السائدة هذه الأيام، أما الحقيقة الغريبة عن هذه العقيدة فهي أنها – على نحو متناقض – تنفصل تمامًا عن الواقع؛ ليس لها أي حياة حقيقية؛ فالمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هو السوق الحرة، وقد وصل ذروته عندما باتت إنجلترا تحكم البحار في القرن التاسع عشر،

ولكن بمجرد أن استعدَّت الولايات المتحدة لدخول عصر التصنيع في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، أخذت تتحدى عقيدة السوق الحرة التي مارسها البريطانيون، وما أن أكملت الولايات المتحدة العملية التصنيعية، حتى وضعت عوائق (حمائية) ضد التجارة الحرة.

بعد نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر، نُسِخَ النموذج الأمريكي من قبل ألمانيا واليابان وسويسرا والدول الأوروبية جميعها التي كانت تضع أقدامها على طريق التصنيع، وفي هذه الأيام، بعث الاقتصاديون الليبراليون الجدد هذا النموذج بوصفه تعويذة للتنمية، وبوصفه أسلوبًا لمناهضة النظريات الاقتصادية المنافسة (مثل نظرية الاقتصاد الكينيزي)[5]، ومنع صور التدخل الحكومي جميعها في الاقتصاد، غير أنه من المفارقات أن نظرية السوق الحرة هذه تنسحب فقط على بلدان الجنوب، ينبغي على صانعي السياسات والمنظرين الأكاديميين ألَّا يتعاملوا مع هذه النظرية على نحو جدي.

لقد شاركت في المفاوضات التجارية لمدة تناهز ثلاثين عامًا، وأستطيع أن أقدم العديد من الأمثلة (كما سأفعل لاحقًا في هذا الفصل) لتوضيح أنه بالرغم من خطاباتهم، فإن بلدان الشمال تستخدم الإجراءات (الحمائية)، والدعم الحكومي وأساليب الاقتصاديات المغلقة جميعها، ليس الحكومات الشمالية فقط هي التي تسعى لأن تكون اقتصادياتها مغلقة؛ بل إن مؤسسات الشمال الاحتكارية تفعل ذلك أيضًا، لقد تعرض الأساس الباطل لنظرية السوق الحرة لانكشاف واسع إبَّان الانهيار المالي الذي واجهه اقتصاد الكازينو منذ عامي 2007 – 2008م.

## كيف تسربت العقوبات إلى نظام منظمة التجارة العالمية؟

أما الدعامة الثانية (التنفيذ) فتحتاج إلى مراجعة جادة؛ إنها تعتمد على فرضية أن النصوص التي جرى التفاوض عليها في نطاق منظمة التجارة العالمية ملزمة؛ لذلك لا تستطيع أي دولة تجاهل منظمة التجارة العالمية، من ناحية اللغة القانونية الدولية، يعدُّ هذا صحيحًا فنيًّا، ربما تكون منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة (بعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) التي لها أسنان، وتستطيع أن تعض؛ تخوِّل لها بنيتها فرض عقوبات بناءً على طلب طرف مظلوم ضد الطرف المسيء، لماذا أعطيت منظمة التجارة العالمية أسنانًا في المقام الأول، بينما لم تملك سابقتها (الجات) مثل هذه الأسنان، وهو سؤال يمكن أن يفهم فقط بامتلاك بعض المعلومات حول الكيفية التي أُنشئت فيها منظمة التجارة العالمية، إنه سؤال ليس بلا هدف؛ العقوبات تشكل عملًا حربيًّا (وهو موضوع سيُبحث بإسهاب في الفصل الخامس).

لذلك دعونا ننطلق من البداية؛ من أين جاءت فكرة أن النصوص التي يجري التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية تعد نصوصًا ملزمة؟ ماذا يعني الالتزام القانوني في نطاق منظمة التجارة العالمية؟ تخفيض التعرفات -على سبيل المثال- هو إجراء متبادل يُتَّفق عليه بموجب أحكام التعامل بالمثل، ومع ذلك فإن بند الدول الأكثر رعاية يتناقض مع الاتفاق على الأمور على أساس المعاملة بالمثل، دعوني أشرح ذلك؛ بند الدول الأكثر رعاية هو مبدأ يقصد به عدم التمييز بين الشركاء التجاريين، وهو ينص على أنه إذا منحت أي دولة أي ميزة أو امتياز أو حصانة لدولة أخرى، فيتعيَّن أن تُعطى هذه الميزة أيضًا وبالشروط نفسها إلى الشركاء التجاريين للدولة

جميعهم، ولإعطاء مثال بسيط على ذلك، إذا سمحت أوغندا للصين بحرية الدخول إلى سوق صناعة الملابس، فيتعيَّن عليها أن تسمح لبريطانيا بالتمتع بالفائدة نفسها، ولكن حينئذٍ، كيف لهذا أن ينسجم مع مبدأ أن الصفقات التجارية جميعها هي تبادلات تُقرُّ على أساس المعاملة بالمثل؟ هذه قضية مهمة؛ على سبيل المثال، في مفاوضات إفريقيا مع الاتحاد الأوروبي، أصرَّ الاتحاد الأوروبي على أنه في حالة عقد إفريقيا لأي صفقة؛ مع الصين مثلًا، فيجب أن يتسع نطاقها لتضم الاتحاد الأوروبي أيضًا بموجب مبدأ الدولة الأكثر رعاية. ولكن، لماذا يتعيَّن على إفريقيا – بعد مفاوضات مضنية مع الصين من المفترض خلالها أن تحصل على شيء في المقابل – أن توسع نطاق الشروط نفسها لتنطبق على أوروبا؟ ببساطة، لا يوجد منطق في ذلك، إن مبدأ الدول الأكثر رعاية هو واحد من أسخف المبادئ التي ينطوي عليها نظام التجارة العالمي، وهنالك مبادئ أخرى.

السؤال كيف، ومن أين حصلت منظمة التجارة العالمية على نظامها المرتكز على القواعد هو سؤال فقهي عميق، من الأهمية بمكان أن يفهم هذا أيضًا حتى يفهم نظام منظمة التجارة العالمية. ولكنني لن أتطرق إلى هذا هنا؛ لأنه موضوع معقد[6].

غير أنه من المهم التطرق إلى تاريخ هذا الموضوع، ومن أجل هذا الغرض يصبح من الضروري مطالعة الترتيبات التي جرت قبل أن تخرج منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود؛ كانت المنظمة من بقايا المحاولة الفاشلة التي جرت لإقامة منظمة التجارة الدولية (ITO) في أثناء مفاوضات بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، كان اقتراح التطبيق المبدئي لمنظمة التجارة الدولية يركز على معالجة الخروقات التي تأخذ صورة تعويضات

عـن الأضـرار بدلًا من فرض العقوبات، علاوة على أن آلية التنفيذ المقترحة لمنظمـة التجـارة الدوليـة كانـت تنطـوي علـى إجـراء مـن ثـلاث خطـوات: الشـكاوى يُحقَّق فيها ويُتَّخذ حكم بشـأنها من قبل المجلـس التنفيذي؛ يمكن اسـتئناف أحكام المجلس أمام المؤتمر الذي يضم الأعضاء كلهم، وبعد ذلك يبقـى الحكـم النهائـي لمحكمة العـدل الدوليـة، ولكن فقـط إذا وافق المؤتمر علـى ذلـك، كانت فرنسـا ودول البينيلوكـس تعارض إعطـاء منظمة التجارة الدوليـة سـلطة فرض عقوبـات؛ كانت لديهـا مخاوف من أن يتـم التأثير في منظمة التجارة الدولية سياسـيًّا من قبل إمبراطوريتي الدولار والإسترليني الإنجليزية–الأمريكيـة، في المقابـل اختطـت الولايـات المتحـدة وبريطانيـا طريـق العقوبـات، وجادلتـا بـأن التعويضات بحـد ذاتها تتعارض مع واجب أخلاقي أسمى يتعلق بالالتزام بالتعهدات، لم تظهر منظمة التجارة الدولية إلـى حيز الوجود بتاتًا، غير أنه (بسـبب إصرار الدول الأنجلو–سكسـونية) فـإن القنبلـة التي خلفتها المفاوضات –أي منظمـة التجارة العالمية– أدخلت لغة العقوبات في نظامها.

## قضية التجارة العادلة

### تأثير الرضا الذاتي المنبثق عن مفهوم التجارة العادلة

تشـكل العقوبـات وتطبيقهـا إحـدى نواحي التحـدي التي تواجـه منظمة التجـارة العالميـة، وأحـد الأسـئلة التي تثيرهـا آلية تسـوية النزاعـات هو ما إذا كانـت قرارات منظمة التجارة العالمية تشـكل معايـير قانونية وأخلاقية،

وتعد سوابق كما هو الحال في السوابق القضائية التي ينطوي عليها النظام القضائي المحلي، وهذا موضوع معقد آخر[7]. سؤالي يختلف بعض الشيء؛ إنه ليس عن التطور الوضعي أو الغائي للقانون التجاري؛ إنه يتعلق أكثر بوجهة النظر القائلة بأن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تدار وفق معايير أخلاقية، وأن المقاربة أحادية الجانب إزاء القضايا التجارية تضع كثيرًا من السلطات في يد الدول القوية التي يتعيَّن إخضاعها للمساءلة على أسس مفاهيم النزاهة والعدالة، وهذا يتطلب أن تكون هناك عملية تمهيد للملعب، قبل أن يكون بإمكان الدول أن تنخرط في تجارة عادلة –وهو الرأي الذي أشاطره جزئيًّا. إن مفهوم العدالة يلقى اهتمامًا معياريًّا واضحًا؛ هذا هو مفهوم التجارة العادلة الذي يشكل قاعدة الأشياء مثل القهوة والكاكاو أو الموز الموجودة في بقالات البلدان الغربية بموجب مبدأ التجارة العادلة.

أنا أدعم فكرة التجارة العادلة بوصفها فكرة أخلاقية، فضلًا عن أنها تشكل نوعًا من العقوبات المضادة ضد الشركات القوية والكبرى التي تتعامل مع أسعار السوق، مرة أخرى تكمن المفارقة في أن الشركات التجارية الكبرى؛ مثل وال–مارت وتيسكو، قد التزمت بهذه الفكرة؛ لديها رفوف حيث تستطيع أن تحصل على قهوة التجارة العادلة بسعر أعلى قليلًا من القهوة العادية. بالنسبة إلى المستهلكين في الغرب الذين يريدون التعبير عن تضامنهم مع المزارعين الفقراء في إثيوبيا وجواتيمالا، فإن شراء قهوة التجارة العادلة ينطوي على تأثير الرضا الذاتي، وهذا شيء جيد، ولكنني لا أعتقد بأن من شأن هذا أن يخدش سطح المشكلة المنبثقة أساسًا عن التجارة غير العادلة.

## مرآة، مرآة على الجدار، من منا الموغل في الاعتدال[8]؟

الحقيقة المرة هي أن التجارة حرب. بكلمات أخرى، لوضع الأمر بصورة أكثر صراحة، إن الرأي القائل بأن «التجارة العادلة ستؤدي إلى تجارة نزيهة» هو ضرب من الوهم، وينطوي على شيء من الإلهاء للحيلولة دون مشاهدة الحقيقة المرة. أكتب هنا بوصفي شخصًا شارك في النقاش وخبر طرفي النقيض؛ لقد مشيت حول مواقع مؤتمرات منظمة التجارة العالمية في سنغافورة وجنيف وسياتل والدوحة وكانكون، ورأيت اليافطات التي تقول (تجارة عادلة لإفريقيا)، أو ابتهالات مماثلة، وشاركت أيضًا في مفاوضات تتصف بالعناد حيث كانت مفاهيم التجارة العادلة التي تتبناها الدول تتعارض مباشرة في معظم الأحيان مع مفهوم التجارة العادلة لدى المنظمات غير الحكومية.

دعوني أشرح النقطة الأخيرة بالتعرض لحالة الولايات المتحدة؛ يميز القانون التجاري الأمريكي بين نوعين من الادعاءات الخاصة بعدم العدالة: الهجومي والدفاعي، حيث تنشأ حالات عدم العدالة الدفاعية عندما يكون لدى الأطراف الأجنبية عوائق تجارية ضد الصادرات الأمريكية، وتنشأ حالات عدم العدالة الهجومية عندما تُغرق الأطرافُ الأجنبية السوقَ الأمريكية بمنتجاتها[9]. بطبيعة الحال، وجهة النظر الأمريكية حول عدم العدالة قد تشاطرها – مثلًا – اليابان والصين والهند. ظلت الولايات المتحدة لمدة ثلاثين عامًا بعد الحرب العالمية الثانية وهي ترفض الادعاءات بأن شركاتها تمتلك ميزات غير عادلة بسبب حجمها، وبعد أن أخذت شركات الصلب اليابانية تكبر في الحجم، بدأت الولايات المتحدة تطلق الادعاءات بأن الحجم يضفي على الشركات اليابانية ميزات غير عادلة،

وبعبارة أخرى استخدمت الولايات المتحدة مفهوم التجارة العادلة؛ لفرض فتح الأسواق الأجنبية حتى أصبحت المنافسة اليابانية غير عادلة[10].

## قضية المعايير في حديث منظمة التجارة العالمية الخادع

هنالك بعد آخر لمسألة التجارة العادلة، عندما يضع صانعو السياسة وناشطو المنظمات غير الحكومية إستراتيجية حربهم الدفاعية، الأمر يتعلق بمبدأ الإنصاف عندما يُطبَّق على المعايير، غالبًا ما تحاجج بلدان الشمال الصناعية بأن الدول النامية لديها امتياز غير عادل عليهم؛ وذلك لأنه- خلافًا للدول النامية- يتعيَّن على منتجي الدول الصناعية الالتزام بمعايير بيئية عالية في أثناء عملية الإنتاج، أما الدول النامية المدعومة من قبل المنظمات غير الحكومية التي تتوخى العدالة، فتجادل بأنه من غير المنصف أن تتوقع التزام الدول النامية بالمعايير العالية للدول الصناعية، في وقت لا تمتلك التكنولوجيا الضرورية للوصول إلى تلك المعايير، وعندما قُدِّمت وجهة النظر هذه في سياق المفاوضات حول التغير المناخي، قُبلت ضمنيًّا من الجميع؛ هنالك اتفاق بموجب بروتوكول كيوتو[11] بأنه إذا أرادت الدول الصناعية من الدول النامية أن تنخرط في إنتاج مستدام، فعليها توفير رأس المال والتكنولوجيا الضروريين.

تنفيذ بروتكول كيوتو هو قضية أخرى، يستمر الجمود بشأنها، لكن هذا موضوع آخر.

## قال العنكبوت للذبابة : هل تدخلين إلى داري؟

دعونا نتوقف؛ أنا أدرك أن الصفحات القليلة الماضية كانت مكثفة كثيرًا، حاولت وصف منظمة معقدة جدًّا في بضع صفحات؛ تمثل منظمة التجارة العالمية ميدان قتال حقيقيًّا، حيث تقوم الأطراف المتحاربة بالقتال حول مسائل حقيقية –مسائل تؤثر بصورة مباشرة في حياة وعمل الملايين– باستخدام حجج فنية متقدمة، تعبيرات قانونية وأخلاقية، وأسلحة عقائدية وسياسية، مع مهارات ومغالطات من الصعب تخيلها في أي سياق آخر، هنالك أشخاص أمضوا مهنة حياتهم يعملون في المنظمة، أو في وزارات بلدانهم وهم يتعاملون مع المنظمة أو إجراء دراسات حولها وحول النظام التجاري الدولي، لقد بدأت أفهم هذا النظام –وأجرؤ على قول هذا– وتعقيداته، بعد أن راقبته عن كثب على مدى قرابة عشرين سنة بوصفي ناشطًا في المنظمات غير الحكومية، وشخصًا يعمل في داخل غرف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، إن منظمة التجارة العالمية تمثل بيت عنكبوت متشابكًا، تمارس فيه العناكب والذباب اللعب المميتة[12].

على السطح يبدو الأمر هادئًا ولطيفًا، غير أن خسران مجادلة هنا، أو نصًّا ينطوي على مغالطة هناك (أو حتى كلمة واحدة غير صحيحة)، من الممكن أن يؤدي إلى إخضاع بلد معين للعقوبات، وهو إجراء قسري تجري شرعنته بموجب نظام فرض العقوبات في منظمة التجارة العالمية، أو قد يؤدي إلى فرض نظام تجاري على هذا البلد (كتخفيض للتعرفات أو ازالة للدعم)، الأمر الذي يفضي بدوره إلى التخلي عن صناعات أو إلى بطالة، كما كان الحال بالفعل بالنسبة إلى بلدان متوسطة الحجم أو ما يسمى بالبلدان الأقل تطوُّرًا في الجنوب العالمي، وخاصة في إفريقيا.

يمثِّل الشرح الآنف جزءًا صغيرًا من نقاش أوسع وأكثر تعقيدًا، وغالبًا ما يكون متشابكًا، يكفي إعطاء فكرة عن ماهية منظمة التجارة العالمية، وطرح الحد الأدنى من لغة هذه المنظمة (أو مراوغتها)، لإيضاح معقولية ما سيأتي في الصفحات القادمة، عندما يحضر المرء لحرب فإنه لا يبني إستراتيجيته على الأوهام مثل التجارة العادلة؛ ينبغي عليه أن يبنيها على الحقائق كما هي على الأرض.

## الدوحة: 9-14 نوفمبر 2001م

خلال ساعتين من وصولي إلى مطار الدوحة الدولي، كنت في مركز المؤتمرات، وهو المكان الذي يعقد فيه المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، كنت أحضر المؤتمر بوصفي رئيسًا لمعهد جنوب وشرق إفريقيا للمعلومات والمفاوضات (سيتيني)، وهو منظمة غير حكومية كنت قد أسستها بعد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الأول في سنغافورة عام 1997م، فضلًا عن ذلك كنت- أيضًا وبصورة رسمية- جزءًا من الوفد الأوغندي، وبصورة غير رسمية مستشارًا لوزير التجارة والصناعي التانزاني؛ عيدي سيمبا الذي دعاني في السنة السابقة للمشاركة في مؤتمر البلدان الأقل تطورًا في مدينة المراكب الشراعية التاريخية؛ زنجبار، كنت عضوًا في اللجنة التي وضعت مسودة الإعلان في نهاية مؤتمر البلدان الأقل تطوُّرًا، والتي ضمَّت أيضًا علي مكومو سفير تانزانيا في جنيف، ومارتن خور رئيس شبكة العالم الثالث في جنيف. في مؤتمر الدوحة، كان عيدي سيمبا يمثل

مصالح البلدان الأقل تطوُّرًا؛ ولذلك كان يتقلد المنصب المهم بوصفه ناطقًا باسم أفقر الأمم على ظهر البسيطة.

كان هنالك عدد من القضايا التي وحدت البلدان الأقل تطوُّرًا والبلدان النامية بوجه عام، من بينها: الزراعة والأمن الغذائي؛ والدخول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)؛ وقضايا سنغافورة؛ والمسألة المزمنة المعروفة باسم المعاملة الخاصة والتفضيلية (S&D) للدول الأقل تطوُّرًا؛ وقضية التنازل ذات العلاقة بالمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

أُحلِّل هنا العمليات وليس المسائل التي سأتناولها لاحقًا في هذا الفصل.

في آخر يوم (تحديدًا في الساعات الأولى من يوم 13–14 نوفمبر)، كان أعضاء في المؤتمر معظمهم من الدول الجنوبية يجلسون معًا في الردهة الخارجية من القاعة الرئيسة يشاهدون محطة cnn التي كانت تعرض مشهدًا عن قصف بالقنابل الأمريكية لأفغانستان، كنا ننتظر أخبارًا عن وضع النص (اللعين). سمعنا عن (الغرفة الخضراء) حيث كانت تجري مفاوضات شاقة، في حقيقة الأمر لقد حاولت نيابة عن أوغندا دخول (الغرفة الخضراء)، ولكنني فشلت، في (القاعة الخضراء)، كان الوزير التانزاني عيدي سامبا والسفير علي مكومو قد أمضيا الليل والساعات الأولى من النهار وهم يحاولون بصورة محمومة الموافقة على النص نيابة عن البلدان الأقل تطوُّرًا، أو آخرين...[13]. لقد سمعنا في الكواليس أن الولايات المتحدة أرادت إرسال رسالة مفادها أن الواقع العالمي تغيَّر بعد الحادي عشر من سبتمبر: أولئك الذين يريدون التآمر لتكرار فشل سياتل

في الدوحة سيكونون عونًا للإرهابيين، لقد كان مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل في ديسمبر عام 1999م بمثابة كارثة؛ ألقت وسائل الإعلام باللائمة على المنظمات غير الحكومية النشطة لانهياره؛ فضلًا عن أن بلدان الجنوب العالمي احتفلت بفشل سياتل، لقد حولت الولايات المتحدة مؤتمر الدوحة إلى نصر للشمال وهزيمة للجنوب.

## حقيقة منظمة التجارة العالمية ذات الطبقات الثلاث

أعلنت القوى الكبرى وأجهزة الإعلام الرئيسة عن نجاح مؤتمر الدوحة، هل كان الأمر كذلك؟ هذا هو السؤال الذي أوجهه هنا، يجب أن يعتمد الجواب على أي مستوى من الحقيقة يُستَخدم في تقييم العملية ونتائج مؤتمر الدوحة، حيث توجد ثلاثة مستويات من الحقيقة: الرواية الرسمية تأتي على السطح؛ الحقيقة تحت السطح، وتشبه الظلال على سطح جدول يتحرك؛ والحقيقة الفلسفية–العقائدية–الأخلاقية في المستوى الأعمق.

كانت الرواية الرسمية (كما نشرتها منظمة التجارة العالمية والحكومات الغربية وأجهزة الإعلام الرئيسة) في الدوحة، وهي وثيقة جرى التفاوض عليها، وقُدِّمت في اليوم الأخير، وأعطى أعضاء المؤتمر جميعهم موافقتهم على الإعلان، كانت بعض الأصوات غير الموافقة هنا وهناك، وجرى استيعابها في الدقيقة الأخيرة؛ على سبيل المثال، صمدت الهند حتى اليوم الأخير، وحتى إنها هددت بسحب موافقتها، أما بلدان إفريقيا والكاريبي

والباسيفيكي فكانت تريد تنازلًا بشأن الاتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوروبي، غير أنها في الدقائق الأخيرة من الجلسة التي جرى تمديدها، سحبت اعتراضاتها السابقة على مسودة الإعلان، النقطة الرئيسة تكمن في أنه لم ينسحب أحد من الاجتماع، وفي الجلسة الرئيسة الأخيرة اصطف الجميع وراء الوثيقة بوصفه تعبيرًا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.

كان هذا أحد مستويات الحقيقة، ونكرانه لن يخدم أي هدف، أنا هنا– كما أشرت آنفًا– انظر إلى عملية التفاوض، وليس إلى فحوى إعلان الدوحة، إذا ما تحديت الرواية الرسمية، وحاولت كشف الطبقات الأعمق، فإنك تواجه السؤال: لماذا لم تسحب الدول المعارضة موافقتها؟ ولذلك لا يوجد بلد في وضع يؤهله للشكوى من إعلان الدوحة؛ جميعهم وافقوا، وعليهم الآن تحمل النتائج، حتى تلك البلدان التي ربما شعرت أنها تعرضت للضغط لتوقيع شيء لم تكن تؤمن به، لا تستطيع القول– على المستوى الرسمي– إنها لم تكن جزءًا من الإجماع، أو حتى تعترف أنَّ ضغطًا مُورِس عليها للتوقيع، إعلان الدوحة هو الآن أمر واقع، إنه جزء من الحقيقة المستقبلية[14].

أما الحقيقة الثانية فهي أعمق؛ لقد مارست الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعبة المفاوضات التجارية وكأنهما في حرب مع الدول النامية، لا تختلف في الروح عن الحرب التي كانا يخوضانها في أفغانستان، لقد استعرضتا عضلاتهما، واستخدمتا إمكاناتهما المادية الهائلة؛ وأي مراقب يطلب إثباتًا لهذا يكون من الغباء بمكان، أي أشياء تتم في الظلام هي– بحكم التعريف– غير منظورة، لا أملك معلومات عمَّا حدث وراء الكواليس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة والهند من جهة أخرى، ولكنني أعلم ما كان يجري بالنسبة إلى قضية البلدان الأقل تطوُّرًا ومسألة

التنازل؛ قضايا التنازل ليست أمورًا استثنائية؛ على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تحصل على تنازلات بخصوص اتفاقية عقدتها مع إفريقيا تسمى قانون النمو والفرص في إفريقيا، لو أرادت أوروبا تنازلًا بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية بينها وبين مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، فإنها تعرف كيف تحصل على واحدة، ولكن أوروبا اختارت في الدوحة أن تصنع قضية كبرى من إبلاغها دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي: وقِّعوا باقي الإعلان، وإلا فلن يكون هناك تنازل، وأن بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي ستفقد الأفضلية في دخول الأسواق الأوروبية، وهذا يعني أنه يتعين على صغار منتجي الموز في إفريقيا والكاريبي أن يدخلوا في منافسة مع مزارعي الموز في الفيليبين والإكوادور.

حتى تلك اللحظة كانت دول العالم الثالث قد أظهرت وحدة وتضامنًا رائعين، علاوة على أن خبراءها في جنيف قد أظهروا إحاطة رائعة بالمسائل الفنية؛ حتى لا يقول أحد إنهم كانوا لا يدرون على أي شيء يوقعون، لقد كانوا هذه المرة يعرفون، عكس ما كان عليه الأمر في أوراغوي عام 1994م عندما أنشئت منظمة التجارة العالمية، أو في مؤتمر المنظمة الوزاري الأول في سنغافورة في عام 1997م، في نهاية المطاف، كان عليهم في الدوحة أن يستسلموا، لماذا؟ لأنهم في وضع حربي، ينبغي على الضعيف أن يتخلى عمَّا لا يستطيع أن يحافظ عليه بدعم قوة اقتصاده وإرادته السياسية.

الحقيقة الثالثة هي أكثر عمقًا كقاع المحيط؛ إنها تتعلق بأحكام الحكم الرشيد والديموقراطية واللعب العادل؛ كان مؤتمر الدوحة نتاجًا لسوء استخدام قواعد اتخاذ القرارات؛ ومن ناحية عملية كل قاعدة في كتاب أحكام عقد المؤتمرات الدولية، وخاصة عقد الاجتماعات الوزارية لمنظمة

التجارة العالمية، قد كُسِرت من البداية حتى النهاية، كانت القوى الكبرى تقرر القواعد كما تريد؛ أي إنه منذ الوقت الذي أصدرت فيه مسودة أول بيان في جنيف يوم 26 سبتمبر عام 2001م من قبل ستيوارت هاربنسون؛ رئيس المجلس العام، إلى المسودات اللاحقة، إلى تعيين أصدقاء الرئيس (من دون استشارة المجلس العام)، ومسلكهم، إلى آخر غرفة خضراء (أنا أدعوها غرفة المرجل)، كانت سكرتارية منظمة التجارة العالمية وممثلو القوى الكبرى يُقرون أحكامًا جديدة على النحو والكيفية التي تناسب مصالحهم، وفي نهاية اليوم، إذا كان الأعضاء الأضعف لا يمكلون الشجاعة وقوة الإرادة للخروج عن الإجماع والانسحاب من المؤتمر، فإنهم يشبهون الحيوانات التي أغلقت عليها الأقفاص، حيث يجبرون على تقبل أي قواعد، أو تغيير في القواعد، حتى المواجهة الأخيرة في الجلسة العامة الأخيرة[15].

إن القاعدة الوحيدة التي تحكم منظمة العمل العالمية هي تلك التي تقول بأنك إذا لم تقبل أحكامها، فإنك تستطيع أن تسحب موافقتك، وإذا لم تستطع، فحظًّا تعيسًا، أما الشيء الوحيد الذي يشفع لجولة الدوحة فهو إضافة كلمة التنمية؛ ولذلك سُمِّيت مباشرة بعد مؤتمر الدوحة (جولة الدوحة للتنمية). بعد أن ألقيت نظرة على الكيفية التي تتخذ بها القرارات في منظمة التجارة العالمية –العمليات– دعوني أتحول الآن إلى فحوى جدول الأعمال التجاري.

# جدول الأعمال المتغير للمفاوضات التجارية

## من منظمة التجارة العالمية إلى الأنكتاد* وعودة إلى منظمة التجارة العالمية

إن القضايا التي تندرج تحت اسم المفاوضات التجارية يمكن تقسيمها إلى قضايا تقليدية وقضايا جديدة. تقليديًّا، تصدت اتفاقية الجات إلى التجارة بالسلع المصنعة والمسائل التي تتعلق بها، مثل الدخول إلى الأسواق (التعرفات والحصص)، وإغراق الأسواق، ودعم السلع، وفض النزاعات. بعد إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أنكتاد) في عام 1964م، أُضيفت القضايا التي تهم الدول النامية؛ مثل السلع، ونقل التكنولوجيا، ومعدلات التبادل التجاري (أنا أدعوها قضايا الأنكتاد)، وبعد ذلك أُضيف عدد من المسائل عند توقيع اتفاقية الأوراغواي، وفي الوقت نفسه أُزيلت قضايا الأنكتاد.

لقد أثيرت قضايا الأنكتاد بصورة واسعة بطلب من البلدان النامية، كان مردها في الأصل عدم رضا البلدان النامية بالنظام السائد ودعوتها إلى نظام جديد–نظام اقتصادي عالمي جديد، كان إنشاء الأنكتاد مرتبط بصورة وثيقة بأفكار راول بريبيتش، مهندس الأنكتاد والأمين العام الأول

* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، الهدف منه تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الزيادة في فرص التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافًا. (ويكيبيديا).

للمنظمة، لقد طوَّر مع آخرين نظرية لمناهضة نظرية النمو السائدة، أخذت نظرية مناهضة الهيمنة تعرف بأسماء عديدة: نظرية القصور التنموي؛ أو نظرية المركز والمحيط، أو نظرية التبعية الأمريكية اللاتينية[16].

بظهور نظرية الليبرالية الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، اختفت نظرية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهُمِّشت أيضًا مدرسة التبعية.

| القضايا التقليدية | قضايا الأنكتاد | القضايا الجديدة لمنظمة التجارة العالمية |
|---|---|---|
| ـ السلع المصنعة<br>ـ الدخول إلى الأسواق<br>ـ الإغراق<br>ـ الدعم<br>ـ التعرفات الصناعية<br>ـ فض النزاعات | ـ السلع<br>ـ نقل التكنولوجيا<br>ـ شروط التبادل التجاري<br>ـ الشركات العابرة للحدود | ـ السلع الزراعية<br>ـ النسيج والملابس<br>ـ الخدمات<br>ـ الملكية الفكرية الاستثمار<br>ـ معايير الاستثمار المرتبطة بالتجارة-تريمز (Trade-Related Investment Measures TRIMs)<br>ـ الاتصالات<br>ـ سياسة المنافسة<br>ـ المشتريات<br>ـ البيئة |

مـع هـذه التطورات، أخرجت قضايا الأنكتاد مـن جدول أعمال التجارة؛ أصبحت الأنكتاد الآن مجرد ظل نفسها الأصلية، زد على ذلك أن منظمة التجارة العالميـة، مـن دون قضايـا الأنكتاد، تحولت إلى نـادٍ للبلدان الغنيـة والقوية.

إن تقـديم عرض مختصر عن الكيفيـة التي أتت بهـا القضايا الجديدة إلـى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وشـرح وضعها الحالي، قد يكون مفيـدًا في تحضـير الأرضيـة لمزيـد مـن التحليـل في هـذا الفصـل والفصول القادمة.

## القضايا الجديدة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية

**الزراعة:** لم تـرد الـدول المتقدمـة– لوقـت طويـل– أن تدخـل الزراعة إلـى النظـام التجـاري متعـدد الأطـراف؛ كل واحـدة منها طـوَّرت زراعتها تحـت قيـود (حمائيـة)؛ فالسياسـة الزراعيـة الأوروبيـة المشـتركة– علـى سـبيل المثـال– كانت تقوم علـى تقديم الدعم المالي الكبـير للزراعة المحلية والصـادرات، كان المزارعـون الأوروبيـون الـذي يتمتعـون بغطـاء سياسـي يقاومون السـماح بتحرير أسـواق السـلع الزراعية؛ لأن ذلك يعرض أنماط حياتهم للخطر، على أنه بحلول الثمانينيات من القرن العشرين، أدى دعم المنتجـات الأوروبيـة المحلية والصـادرات إلى فائض في المحاصيل وضغوط باتجاه تخفيض أسـعار المواد الغذائية، وتحـت ضغط من الولايات المتحدة، أُدرجت الزراعة على جدول أعمال مفاوضات جولة أوراغواي، وقد توصلت الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي إلـى تسـوية سـمح بموجبهـا للـدول المتقدمة بالاحتفاظ بالدعم الذي يشـوِّه التجارة، ويتسـبب في تشـويه الحد

الأدنى للتجارة على أقل تقدير، مهما كان ذلك يعني، كانت البلدان النامية على الهامش في أثناء المفاوضات الزراعية. هذه هي الكيفية التي أتت بها الزراعة إلى نظام منظمة التجارة العالمية.

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) (Trade–Related Intellectual Property Rights – TRIPS): أدخلت تريبس إلى حد كبير نتيجة للضغط من الصناعة الدوائية الأمريكية؛ هم لا يهدفون إلى حرية التجارة بل إلى الحفاظ على الاحتكارات، وهناك اتفاقيات أخرى؛ مثل الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي (CBD) التي تتناول الملكية الفكرية من وجهة نظر الحفاظ على التنوع، غير أن هذه الاتفاقيات تتناقض إلى حد كبير مع اتفاقية تريبس.

**الخدمات:** تشير هذه الاتفاقيات إلى التجارة في السلع غير المنظورة، بما في ذلك أعمال المصارف، والتأمين، والملاحة، والتموين، والسياحة، والاتصالات وعدد من المسائل الأخرى، وتجري محاولات لإدخال بعض السلع إلى قطاع الخدمات بفروق جوهرية ضبابية؛ مثل تصنيف الطعام والتموين والسجاد على أنها سلع، والفرش بالسجاد خدمة. تحصل الدول المتقدمة الآن على جزء أكبر من إيراداتها من الخدمات وليس من السلع؛ ولذلك يوجد ضغط متزايد منها لتوسيع نطاق الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

**معايير البيئة والعمالة:** لم تكن هذه قضايا تجارية في يوم من الأيام، هنالك مؤسسات دولية أخرى أُنشئت خصيصًا للتعامل معها، ولكن أُدرجت على جدول الأعمال لأن شركات غربية ساجلت بأن الأجور المنخفضة والمعايير البيئية المنخفضة في الدول النامية كانت تعطيها ميزة غير عادلة

في هذا المجال، ولذلك يجب أن تدرج في نظام منظمة التجارة العالمية من أجل تمهيد أرض الملعب.

**السياسة الاستثمارية:** لم تكن هذه أيضًا قضية تجارية في يوم من الأيام؛ من ناحية تقليدية وفي حقيقة الأمر أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما المؤسستان اللتان تتعاملان مع حركة النقود ورؤوس الأموال، ومن المؤكد أن تنظيم رؤوس الأموال وحركتها هما ليستا من الوظائف المشروعة لمنظمة التجارة العالمية، وبالرغم من ذلك فقد حُشرت السياسة الاستثمارية في جدول أعمال مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سنغافورة؛ نتيجة للضغوط التي مارستها الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية، ولقد أُزيلت هذه البنود من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مؤتمر كانكون الوزاري عام 2003م.

**سياسة التنافس:** أيضًا أُدخلت هذه القضية في نظام منظمة التجارة العالمية في سنغافورة، بوصفها واحدة من أربع قضايا أطلق عليها اسم قضايا سنغافورة، الأمر الذي عرَّض للخطر أي نوع من خيارات السياسة التي قد تمارسها الدول النامية في صالح مشاريعها الطبيعية، وقد أُزيل هذا الموضوع أيضًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مؤتمر كانكون الوزاري.

**المشتريات الحكومية:** هذه هي إحدى قضايا سنغافورة الأربع، كان يجب ألَّا تكون مدرجة في نطاق منظمة التجارة العالمية، ولكنها أدخلت هناك، مرة أخرى نتيجة ضغط الشركات الغربية، لقد عرض هذا للخطر القرار السيادي للدول النامية في الحصول على سلع عامة من المصادر

الوطنيـة، وقـد رُفعت هـذه القضية أيضًـا من جدول أعمـال منظمة التجارة العالمية في مؤتمر كانكون الوزراي.

**تسهيل التجارة:** وهـي أيضًـا إحدى قضايـا سـنغافورة، ولكنها ماتزال على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية؛ تُسـتغَل من قبل البلدان المتقدمة لفتح اقتصاديات البلدان النامية، بذريعة أنها تساعد الدول النامية على أن تصبح أكثر كفاءة في ممارسة التجارة والانخراط في السوق العالمية.

ثـلاث مـن قضايـا سـنغافورة الأربـع التـي ذُكرت هـي الآن خـارج نطاق منظمـة التجـارة العالميـة، غـير أن البلدان المتقدمـة تحاول تهريب المسـائل الثلاث المفقودة، من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية مع الدول النامية، والتـي تدعـى مناطـق التجارة الحـرة؛ على سـبيل المثال، هي تحاول توسـيع مبـدأ المعاملـة الوطنية التي تنطبق على السـلع، وعلى قطاع الاسـتثمار، لقد اعترضت الدول النامية على قانونية مثل هذا التوسيع[17].

## الزراعة والأمن الغذائي

### نشوء الأمن الغذائي في الزراعة

منـذ عام 1955م، كانت الزراعة تشـكل جزءًا مـن جدول أعمال منظمة التجـارة العالميـة، ولكـن الأمـن الغذائـي لم يكـن كذلـك؛ إن الدخـول إلـى الأسـواق، وليـس الأمـن الغذائي، هـو مبرر وجـود منظمة التجـارة العالمية، وهذا يشـكل تناقضًا بالنسـبة إلى العقل الطبيعي، ولكـن هنا تكمن الطبيعة

الغربيـة للنظـام التجـاري؛ من السـهل جدًّا على المـرء أن ينسـى أن منظمة التجـارة العالميـة هي مؤسسـة تعنى بالتجارة، وليس بالتنميـة، لقد أضيفت التنميـة إلـى جدول أعمالها في مؤتمـر الدوحة الوزاري، وكمـا ذكر آنفًا فإن الـدول الكبرى والقوية تحاول جهدها لإزالـة التنمية من جدول أعمال جولة الدوحـة للتنمية، ومـن المفترض أن تتبع التنمية التجارة، وكما قال باسـكال لامي: «يجب أن تكون التجارة في صلب انتعاش إفريقيا ونموها؛ حتى يمكننا تحقيق الأهداف الألفية للتنمية». إنه وضع عقائدي لا يمت إلى الواقع بصلة.

تضـم جولـة الدوحـة للتنميـة عشـرين فصـلًا ، أهمهـا تلـك التـي تتعلق بالزراعـة والصناعـة والخدمات، القضايـا المطروحـة للمفاوضات جميعها لهـا أبعـاد سياسـية واجتماعيـة واقتصاديـة، ولكـن بينمـا البعـد الأساسـي للصناعـة هو اقتصادي وللخدمات اجتماعي، فإن البعد الأساسـي للزراعة هـو سياسـي، كيف يكون ذلك؟ ذلك لأن أي اخـتراق في موضوع الزراعة في منظمـة التجارة العالمية يشـكل قاعـدة لتقدم المفاوضـات في مناطق أخرى، حتـى وإن كانـت الزراعة نفسـها تعتمد على تحقيق الاتفـاق في تلك المناطق، لقد كان الوضع كذلك ابتداءً من المؤتمر الاستهلالي في عام 1986م في بونتا ديل إيستي، وانتهاءً بمؤتمر بالي الوزاري في عام 2013م.

التاريـخ والمنطـق الاقتصادي يوضحان بأنه لا يوجد بلد يسـتطيع تحقيق النمـو مـن دون الصناعة والتصنيع؛ ولذلك فـإن مفاوضات منظمة التجارة العالميـة حـول الدخول إلى الأسـواق غـير الزراعية (ناما) هي أمر حاسـم، وإذا حصل المفاوضون التجاريون من الدول النامية على معاملات تعرفاتهم الصناعية بصورة غر صحيحة، فيسـتطيعون القول وداعًا لتصنيع بلادهم. أمـا في حـال الخدمـات، فـإذا أسـاء المفاوضـون مـن الجنوب تقديـر أهمية

بُعدهم الاجتماعي، فسيكون لديهم الكثير من الأسئلة للإجابة عنها، إذا ما فقدت بلدانهم السيطرة الوطنية على الصحة والتعليم والنقل والقطاع المصرفي والخدمات الأخرى، غير أنه إذا أخطأ المفاوضون الزراعيون، فإن الحكومات، خاصة في الجنوب، قد تواجه احتمال احتجاجات الناخبين الغاضبين، وحتى فقدان السلطة.

في عام 2008م، قدَّم المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الناس في الغذاء؛ جين زايجلر، تقريرًا قال فيه إنَّه بالرغم من النمو المتحقق في بعض البلدان الجنوبية، فإنَّ هنالك تقدمًا ضئيلًا نحو تخفيض أعداد ضحايا الجوع وسوء التغذية؛ كانت المجاعة تزداد كل سنة منذ عام 1996م، حيث بلغت التقديرات (854) مليون شخص اليوم، بالرغم من الالتزامات بتخفيضها إلى النصف التي أُطلقت في مؤتمر الألفية سنة 2000 وفي قمة الغذاء العالمية عام 2002. كل خمس ثوان، يموت طفل تحت العاشرة بسبب المجاعة والأمراض التي يسببها سوء التغذية، وقال زيجلر في هذا الشأن «الوضع مخيف»[18].

## الأسباب الكامنة وراء تردي وضع الأمن الغذائي في الجنوب العالمي

أسهمت أسباب عدة في تردي وضع الأمن الغذائي في بلدان الجنوب، من بينها:

- ظاهرة الاحتباس الحراري التي أدَّت إلى الإخلال بميزان النظام الطبيعي للهواء والماء والأنماط المناخية اللازمة لإنتاج الغذاء.

- ارتفاع أسعار الوقود التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة والنقل على سبيل المثال.
- الاستيلاء على الأرض، خاصة في إفريقيا، من قبل المزارعين التجاريين الأغنياء وشركات الغذاء العالمية، ما أدى إلى إضعاف صغار المنتجين في قوى السوق.
- تحويل الأرض من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود العضوي.
- تفكيك البنية التحتية المالية والمادية للزراعة الريفية؛ إزالة دعم الدولة عن الإنتاج الغذائي؛ تفكيك المستودعات الريفية والمخزون الغذائي المحلي استجابة لبرامج التعديل البنيوي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، والذي يجعل من المزارعين الفقراء ضحايا لتقلبات السوق والوسطاء التجاريين، وشركات الأسمدة العالمية[19].
- المضاربة المالية في قطاع الغذاء.
- الدعم الأمريكي والأوروبي، بما في ذلك نقل الصناديق (انظر أدناه)؛ من أجل الحفاظ على الدعم، وإصلاح السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي.

يجب الاعتراف بهذه العوامل وغيرها حتى يكون بالإمكان فهم الأسباب الحقيقية وراء الإفقار المتزايد وسوء التغذية والبؤس، خاصة في المناطق الريفية في الجنوب العالمي.

## أهمية وجود الزراعة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية

لقد ذكرنا في السابق أنه تحت نظام الجات الذي سبق منظمة التجارة العالمية، لم ترد الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي أن تكون الزراعة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فقط عندما وافقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (البلدان النامية ليس لها علاقة) على السماح لدعمهما الذي يشوه العملية التجارية بالاستمرار، أُدخلت الزراعة في نظام منظمة التجارة العالمية، ولا يزال هذا الدعم على حاله تقريبًا، وهو يمثل لبَّ مشكلة سوء الأداء العالمي للنظام الزراعي، في هذه الأيام تستخدم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التشويهات اللغوية المتقدمة والتعبيرات المخففة، مثل تعدد وظائف الزراعة؛ للاستمرار في حماية مزارعيها ومؤسسات التغذية فيها التي تتمتع بنفوذ كبير في الأنظمة السياسية الديموقراطية؛ المشكلة سياسية.

سأتناول مسألة إصلاح السياسة الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي في فصل حول الحرب التجارية الأوروبية ضد إفريقيا (الفصل الثالث)، وأنا هنا أركز بصورة خاصة على قضية الدعم في نطاق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، والتي تشبه السير في حقل ألغام؛ إن اللغة الخاصة بالمفاوضات هي لغة موغلة في التعبيرات القانونية والفنية، ولكنني سأحاول شرح ذلك بلغة سهلة.

## ظاهرة تحويل الصناديق

ذكرت سابقًا أنه في الثمانينيات من القرن العشرين، أدى دعم المنتجات الزراعية المحلية والصادرات إلى فائض في المحاصيل، وتعرض أسعار المواد الغذائية لضغوط باتجاه الانخفاض، وبموجب الاتفاقية حول الزراعة، فإنه

يتعيَّن خفض أنواع الدعم جميعها، هنالك حد أدنى للدعم المسموح به وهو (5) بالمئة من قيمة الإنتاج، أو (10) بالمئة في حالة الدول النامية، ويوجد أيضًا حد أعلى، يسمى القياس الإجمالي للدعم، يُقسَّم الدعم إلى فئات مختلفة (أو صناديق)، وذلك بحسب تأثيرها في الإنتاج والتجارة. فالدعم باللون الكهرماني يرتبط بصورة مباشرة بمستويات الإنتاج، وهو محدود؛ والدعم الأزرق هو دعم محدد للإنتاج ولايزال يشوه التجارة، ويجب تخفيضه تدريجيًّا؛ والدعم الأخضر يفترض أن يتسبب في أقل التشوهات، ولكن يجب تقديمه من خلال برنامج تموله الحكومة لا ينطوي على تحويلات من المستهلكين أو دعم الأسعار للمنتجين.

أغلبية هذه الشروط أُقرَّت من قبل دول الشمال العالمي في جولة أوراغواي، وهي تطبَّق بصور غير متماثلة، وفي غير صالح البلدان النامية، وحتى بين بلدان الشمال، فهي تعمل في غير مصلحة صغار المزارعين.

إن مستويات الإنتاج الإجمالية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا عالية جدًّا، حتى إن الحد الأدنى للدعم يصل إلى مليارات الدولارات سنويًّا، وبحسب البنك الدولي، فإن أوروبا والولايات المتحدة تصرف (380) مليار دولار سنويًّا على الدعم الزراعي لوحده، وأكثر من نصف دعم الاتحاد الأوروبي يذهب إلى (1) بالمئة من المنتجين فقط؛ وهي شركات الغذاء العملاقة، وفي الولايات المتحدة يذهب (70) بالمئة من الدعم إلى (10) بالمئة من المنتجين، وهي أيضًا مؤسسات الأعمال الزراعية الأكبر[20].

النتيجة التي يؤدي إليها هذا الدعم هي إغراق الأسواق العالمية بسلع تباع بأسعار أقل من التكلفة، ما يؤدي إلى سحق الأسعار وإجبار المنتجين في الدول الفقيرة على تخفيض أسعارهم. إن قانون الزراعة الأمريكي ينطوي على برامج تستهدف ثمانية أنواع من المحاصيل، جميعها حساسة بالنسبة إلى الدول النامية: القطن، والقمح، والذرة الصفراء، وفول الصويا، والأرز، والشعير، والشوفان، والذرة البيضاء. لقد كان تأثير ذلك في البلدان الإفريقية فائقًا؛ إذ إنَّ الإنتاج انخفض في كثير من البلدان، وفي حالات كثيرة اضطر صغار المزارعين الذين كانوا ينتجون الحبوب والقطن والدواجن والألبان إلى التوقف عن ممارسة أعمالهم.

لقد استخدمت البلدان النامية أدوات سياسة متقدمة للانتقال من الصناديق الكهرمانية والصناديق الزرقاء إلى الصناديق الخضراء؛ على سبيل المثال، بين عامي 1995 و2009م، تمكن الاتحاد الأوروبي من تخفيض تعرفات الصندوق الكهرماني من (50,181) مليون يورو إلى (8,764) مليون يورو، وتخفيض تعرفات الصندوق الأزرق من (20,846) مليون يورو إلى (5,324) مليون يورو، ولكن وفي الوقت نفسه، رفع الاتحاد الأوروبي تعرفات الصندوق الأخضر من (18,779) مليون يورو إلى (63,798) مليون يورو[21].

إن ظاهرة نقل الصناديق هذه قد أدت إلى تقويض روح اتفاقيات جولة أوراغواي، وفي المقابل- على سبيل المثال- اضطرت البلدان الإفريقية بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الثنائية مع

أوروبا إلى تخفيض المعدلات المطبقة (معدلات التعرفة التي تكون سارية المفعول في وقت معين)، إلى مستويات أقل من المعدلات المستهدفة (الحدود العليا المسموح لهم بها من حماية زراعتهم وصناعتهم)، ما يعرض اقتصادياتهم للأخطار الكامنة في الواردات وإغراق الأسواق بها.

**الدعم الداخلي للاتحاد الأوروبي (بناءً على مذكرات منظمة التجارة العالمية)**

**الأرقام بملايين اليورو**

| السنة التسويقية تبدأ في | مجموع الصناديق الكهرمانية | مجموع الصناديق الزرقاء | مجموع الحد الأدنى للدعم | الدعم الكلي المشوه للتجارة | مجموع الصناديق الخضراء | مجموع الدعم المحلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1995 | 50,181 | 20,846 | 825 | 71,852 | 18,779 | 90,631 |
| 1996 | 51,163 | 21,521 | 761 | 73,445 | 22,130 | 95,576 |
| 1997 | 50,346 | 20,443 | 733 | 71,521 | 18,167 | 89,688 |
| 1998 | 46,947 | 20,504 | 525 | 67,975 | 19,168 | 87,143 |
| 1999 | 48,157 | 19,792 | 554 | 68,502 | 21,916 | 90,419 |
| 2000 | 43,909 | 22,223 | 745 | 66,876 | 21,848 | 88,724 |
| 2001 | 39,391 | 23,726 | 1,012 | 64,128 | 20,661 | 84,790 |
| 2002 | 28,598 | 24,727 | 1,942 | 55,266 | 20,404 | 75,670 |
| 2003 | 30,891 | 24,782 | 1,954 | 57,626 | 22,074 | 79,700 |
| 2004 | 31,214 | 27,237 | 2,042 | 60,493 | 24,391 | 84,884 |
| 2005 | 28,427 | 13,445 | 1,251 | 43,123 | 40,280 | 83,404 |
| 2006 | 26,632 | 5,697 | 1,975 | 34,304 | 56,530 | 90,833 |
| 2007 | 12,354 | 5,166 | 2,389 | 19,909 | 62,610 | 82,519 |
| 2008 | 11,796 | 5,348 | 1,083 | 18,226 | 62,825 | 81,051 |
| 2009 | 8,764 | 5,324 | 1,402 | 15,489 | 63,798 | 79,288 |

# حرب القطن: قضية بلدان القطن الأربع

## أصل قضية بلدان القطن الأربع

في 10 يونيو عام 2003م، وفي اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، أثارت بوركينا فاسو نيابة عن بلدان القطن الأربعة (بينين، بوركينا فاسو، تشاد، ومالي)، قضية الضرر الكبير الذي لحق باقتصادياتها جراء الدعم الأمريكي لصناعة القطن، والذي يشوه العملية التجارية.

يتفق معظم المحللين مع دول القطن الأربع (C–4) بأن الدعم الأمريكي لصناعة القطن هو مشوه للعملية التجارية؛ إذ إنَّ هذا الدعم يؤدي إلى خفض نسبته (10) بالمئة في أسعار القطن العالمية، وقد أراد البنك الدولي وإكسفام أن يثبتا في وقت سابق أن الدعم الأمريكي قوَّض معايير المعاملة الخاصة للبلدان الأقل نموًّا[22]. وجاء في دراسة أخرى أيضًا ما يأتي: «بالنظر إلى تأثير القطن البارز في اقتصاديات بلدان القطن الأربع... فإن أي هبوط طفيف في أسعار القطن يؤثر بصورة كبيرة في مقدرة المزارعين على دفع تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والغذاء». إن سعر القطن الجيد يمكن المزارعين من تعزيز إنتاج المحاصيل اللازمة للعيش، ويحد من الهجرة إلى المدن بإبقاء الناس في المناطق الريفية، ويؤدي إلى توطين الثروة في المناطق الريفية التي هي بأمس الحاجة إليها[23]. في دول القطن الأربع، يشكل قطاع القطن رسميًّا ثاني أكبر مشغل للمواطنين بعد الدول الوطنية؛ فهناك قرابة (900,000) وحدة زراعية تعنى بمنح فرص العمل لما بين (7 و 8) ملايين من المزارعين البالغين، وتعيل ما بين (10 و 13) مليون

إنسان (بما في ذلك الأطفال والبالغون غير المزارعين) يشكلون هذه الوحدات الزراعية، هذا فضلًا عن أن صناعة القطن توفر الوظائف لعمال يعملون في الأنشطة المرتبطة بالزراعة، والنقل والصناعات التحويلية[24].

يلقى موقف دول القطن الأربع الدعم من مجموعة العشرين للدول النامية والبلدان الإفريقية جميعها، قالت أوغندا إنَّ عددًا من الدول الإفريقية الأخرى تشاطر الدول الأربع موقفها، واقترحت أن يرتفع عدد البلدان في مجموعة القطن ليضم الدول الإفريقية جميعها المنتجة للقطن.

## وماذا فعلت منظمة التجارة العالمية بهذا الصدد؟

في 19 نوفمبر عام 2004م –بعد مدة قصيرة من إحالة بلدان القطن الأربعة للقضية إلى منظمة التجارة العالمية– شكَّل المجلس العام للمنظمة لجنة للتركيز على موضوع القطن، كان ذلك قبل عشر سنين. في 28 يوليو 2009، أرسلت دول القطن الأربع وفدًا عالي المستوى إلى واشنطن لبحث القضية، استُمع لهم بصورة مؤدبة من قبل فريق رسمي منخفض المستوى، ولكنهم رجعوا إلى بلدهم خاليي الوفاض.

أيضًا، بسبب رفض أمريكا الدائم للتعاون،لم تستطع منظمة التجارة العالمية تحقيق أي تقدم، واقترحت دول القطن الأربع على المجلس العام (قبل مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري في بالي عام 2013م)، أن يصار إلى تسوية قضية الدعم المشوه للتجارة بحلول نهاية عام 2014م، وأن يجري الرفع الكلي المباشر لما تبقى من دعم لصادرات القطن في الدول

المتقدمة، وأن تُمنح البلدان الأقل تطورًا حرية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة من دون تعرفة جمركية أو الالتزام بالحصص.

في مواجهة المطلب العالمي تقريبًا بأن تُزيل الدعم للقطن الذي يشوه التجارة، اقترحت الولايات المتحدة إستراتيجية بديلة؛ ففي تقريره لعام 2013م المعنون ربط مسألتي القطن والأمن الغذائي في بلدان القطن الأربع، اقترح المركز العالمي لتطوير الأسمدة الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن الناس غير الآمنين غذائيًّا في الدول الأربع الذين يبلغ عددهم عشرين مليونًا هم بحاجة إلى المساعدة (وهذا يعني ضمنًا أنه لا توجد حاجة إلى إزالة الدعم الأمريكي): «إن الروابط بين القطن والأمن الغذائي هي روابط معقدة...إن الفقر وغياب الأمن الغذائي في اقتصاديات القطن هي ظاهرة مستفحلة». وهذا يعني أن إنتاج القطن وتصديره لم يمنعا غياب الأمن الغذائي في بلدان القطن الأربعة[25].

تقول دراسة المركز- بعبارة أخرى- أنه بمسعاها لرفع الدعم الأمريكي لصناعة القطن، فإن دول القطن الأربع تختار الهدف الخطأ، وتشير الدراسة إلى هدف مختلف: «توضح هذه النتائج بأن تحسين الأمن الغذائي في دول القطن الأربع يتطلب تدخلات مستدامة ومتناسقة في القطاعات الزراعية (التي توفر الغذاء والدخل معًا للأعداد الكبيرة من القرويين الفقراء، والغذاء لسكان المدن)، علاوة على أنه يتطلب انتباهًا دائمًا للقضايا الملحة، وهي طريقة الحكم وغياب الأمن المدني، ومجموعة من التدخلات في مجالي الصحة والتغذية».

ولهذا قررت دول القطن الأربع محاولة إجراء مفاوضات من خلال منظمة التجارة العالمية؛ تمكنت هذه الدول في مؤتمر بالي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (ديسمبر 2013م) من الحصول على بيان يعرب فيه الوزراء عن (الأسف)؛ «ذلك أننا مازلنا بحاجة إلى التعليق على مكونات إعلان هونغ كونغ؛ وبالرغم من ذلك فإن الإعلان يوفر قاعدة مفيدة لعملنا المستقبلي؛ وأن منظمة التجارة العالمية ستنظم جلسات مخصصة؛ لزيادة الشفافية ومراقبة النواحي المتعلقة بتجارة القطن؛ وإن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية سيقدم تقارير دورية عن نواحي المساعدات المتعلقة بتطوير البلدان المنتجة للقطن)». لم تكن هناك أي إشارة إلى أن الدعم الأمريكي يشكل عنصرًا مشوِّهًا للتجارة، وأنه لذلك يعدُّ غير مشروع في لغة منظمة التجارة العالمية.

ما الذي ستفعله الآن بلدان القطن الأربع؟ هل يتعيَّن عليها أن تحمل القضية إلى الهيئة الخاصة بفض النزاعات في منظمة التجارة العالمية؟ نظريًّا، كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية لها الحق في اللجوء إلى هيئة فض النزاعات، إذا شعرت أن حقوقها تأثرت سلبًا نتيجة لقيام بلد آخر بأي عمل، أو الامتناع عن اي عمل، غير أن هذا يتم على مستوى المساواة الرسمية في العضوية، لكن على الأرض، فالحقيقة مختلفة جدًّا؛ ففي الحياة الحقيقية تؤخذ القوة والثروة في الحسبان، هب هيئة فضِّ النزاعات اتخذت قرارًا لصالح بلدان القطن الأربع، وماذا بعد ذلك؟ حسنًا، لا شيء... بعد ذلك. بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية، لا توجد نصوص للعقوبات الجماعية، تستطيع هيئة فض النزاعات اتخاذ قرار قضائي ولكن ليس لديها سلطة العقوبة؛ إذ يترك هذا للطرف المتضرر أو الأطراف المتضررة،

حتى إنه من الممكن أن تقبل الولايات المتحدة بقرار الهيئة، وبعدها تتحدى دول القطن الأربع أن تفرض عقوبات ضد الولايات المتحدة، ما العقوبات التي تستطيع أن تفرضها الدول الأربع على الولايات المتحدة؟ تستطيع أن ترفع علمًا أخلاقيًّا، لكنها لن تستطيع إحداث أي تغيير مادي في القضية موضوع النزاع، وهذا لا يعني أن الدول الصغيرة والضعيفة يجب ألَّا تلجأ إلى هيئة فض النزاعات، يجب عليها فعل ذلك، ولكن ينبغي لها أن تكون واقعية.

أي نتائج يستطيع المرء أن يستخلصها من ذلك؟ نتيجة واحدة فقط؛ لا توجد أي فرصة لأن تكسب دول القطن الأربع هذه الحرب مع منظمة التجارة العالمية، يقصد بإعلان بالي فقط استرضاء بلدان القطن الأربع؛ إنها تحارب جالوت، إنها حرب أحادية الجانب.

## على دول القطن الأربع أن تطور صناعة النسيج الخاصة بها

ولذلك، هذا اقتراح بديل: على بلدان القطن الأربع أن تحذو حذو الهند والصين، تعد هذه البلدان من بين أكبر الدول المنتجة للقطن في العالم، لكنها بدلًا من تصدير القطن، فإنها تستخدمه في صناعة النسيج والصناعات ذات العلاقة، تستطيع دول القطن الأربع بالتعاون مع البلدان الإفريقية الغربية والوسطى، وضع مواردها وعقولها معًا، ووضع إستراتيجية لمدة خمس أو عشر سنوات حول كيفية تخفيض صادرات القطن، والتحول إلى مشاريع محلية وإقليمية من شأنها زيادة قيمة منتوجاتها القطنية؛ أي تطوير صناعة النسيج الخاصة بها، بطبيعة الحال هذا لن يكون سهلًا، فلا يوجد

أي شيء سهل، ولكن يمكن القيام به؛ حيث إنني أنتمي إلى أوغندا، فإنني أقترح أن تُقدِّم أوغندا والدول الأخرى المنتجة للقطن في إفريقيا توصية إلى الاتحاد الإفريقي، وإلى مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا، بتشكيل مجموعة من الخبراء الزراعيين والصناعيين للمساعدة في هذه العملية؛ وهي الانتقال من تصدير القطن الخام إلى استخدامه داخل إفريقيا في تصنيع القارة.

## قضية التنمية

هذه واحدة من أكبر القضايا الجدلية في هذه الأيام، مجرد تعريف التنمية يمثل ميدان معركة، ناهيك عن قضايا السياسة وتنفيذها على مختلف المستويات؛ المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية، هناك حديث يدور في بعض الدوائر عن إنشاء دولة تنمية، حيث يجري الاعتراض على الكلمتين.

### أهداف التنمية الألفية تختصر التنمية إلى أرقام

على أننا هنا لا نحتاج إلى دخول هذه المنطقة المعقدة من حيث المفاهيم والعمليات، إلا للتذكير أنه في نطاق نظام الأمم المتحدة، اختُصر مفهوم التنمية إلى لعبة أرقام من دون أي عمق[26].

تُعد أهداف التنمية الألفية تمرينًا عاديًّا في نطاق الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية، حيث يتم تجنب المفاهيم الجدلية في صالح التوصل إلى أهداف

ورؤى مشتركة، بطبيعة الحال ليس هناك خطأ في تحديد مثل هذه الأهداف والمؤشرات، فمن المؤكد أن أهداف التنمية الألفية قد وضعت قضية الفقر على خارطة الإعلام العالمي، ولكن بالمنطق نفسه حوَّلت أيضًا الانتباه عن الأسباب النظامية والبنيوية للفقر وتأخر التنمية، أنا أتفق مع مانويل مونتس (Manuel Montes) في قوله: «إن جاذبية أهداف التنمية الألفية الثمانية، أو على الأقل السبعة الأولى منها، كادت أن تكون محط إجماع عالمي، لقد تمكنت من حشد كلٍّ من المصادر والسياسة، على المستويين الوطني والدولي كليهما، في عملية السعي للتخفيف من الفقر، والجوع، وعدم المساواة بين الجنسين، وسوء التغذية والمرض، ومنذ إطلاق أهداف التنمية الألفية، فإن الإثارة حولها شغلت بالكامل المساحة المخصصة للتفكير التنموي، يبدو أن الحديث عن أهداف التنمية الألفية– في الوكالات العالمية وفي الأطر الوطنية– أخرج الفكرة الرئيسة وهي أن التنمية تتعلق بالتحول الاقتصادي... وأن نزع الطابع الاستعماري لأهداف التنمية الألفية هي ضرورية إذا ما أُريد للأهداف المتفق عليها أن تكون تنموية بالفعل»[27].

حقبة أهداف التنمية الألفية تنتهي بنهاية عام 2015م، البيانات الإحصائية الواردة من مصادر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تتعلق بمدى تحقيق هذه الأهداف تشبه الدخان والمرايا، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو–20) الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 2012م، أطلقت الأمم المتحدة ما يعرف بـ (أهداف التنمية المستدامة) بوصفه جدول أعمال في ميدان التنمية لما بعد سنة 2015م، ومرة أخرى هذا لم يعالج الأسباب البنيوية المسؤولة عن استمرار قصور التنمية في بلدان الجنوب، من المبكر تقييم ذلك، لكن أي شخص مفكر

يحلِّل أهداف التنمية المستدامة سيكتشف أن الأمم المتحدة قامت بمجرد تغيير مسميات الأهداف؛ من أهداف التنمية الألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

## جدول أعمال الأنكتاد المفقود يبعث من جديد

تفترض منظمة التجارة العالمية أن التنمية تتبع التجارة، ولكن يبقى السؤال: من خلال أي قنوات يجري وضع المسائل على جدول أعمال التجارة؟ ومن يحصل على ما يجري في خضم المفاوضات التجارية؟

رأينا أن الأنكتاد بحثت في الستينيات من القرن العشرين مسائل تتعلق بالسلع، ونقل التكنولوجيا، وشروط التبادل التجاري، والشركات العابرة للحدود، ولكن وعلى مدى مدة من الزمن، خاصة مع بداية إجماع واشنطن في منتصف الثمانينيات، نُحِّيت هذه القضايا جانبًا بهدوء، وفي مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري في الدوحة في عام 2001م، وضعت التنمية على جدول الأعمال؛ ولذلك فإن الوضع الآن يشبه ما حدث مع قضايا الأنكتاد، حيث تحاول الدول المتقدمة في الغرب جهدها رفع التنمية من جدول أعمال جولة الدوحة للتنمية، خاصة قضية المعاملة الخاصة والتفضيلية للاقتصاديات الأقل تطورًا.

## الصراع الطويل الخاسر على المعاملة الخاصة والتفضيلية

دعونا نستذكر أن المعاملة الخاصة والتفضيلية تمثل مبدأً معترفًا به يعود إلى حقبة ما قبل نشوء منظمة التجارة العالمية– إلى إعلان بونتا ديل

إستي في عام 1986م؛ المادة (15) في الجزء التاسع تقول: «انسجامًا مع الاعتراف بأن المعاملة التفضيلية والأكثر ملاءمة للدول النامية الأعضاء هو جزء لا يتجزأ من المفاوضات، فإن المعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة إلى الالتزامات يجب توفيرها كما هو منصوص عليه في شروط هذه الاتفاقية، وضُمِّن في جداول الامتيازات والالتزامات». وفضلًا عن ذلك «يجب أن تتمتع الدول المتقدمة بالمرونة كي تنفذ الالتزامات بالتخفيض لمدة زمنية تصل إلى عشر سنوات، وإلا فإنه لن يطلب إلى الدول الأعضاء الأقل تقدمًا الالتزام بالتخفيض».

غير أن مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية حصل على شيء من الثقل القانوني في ختام جولة أوراغواي، فمعظم القضايا التي تهم البلدان المتقدمة أعطيت الصبغة الإجبارية، بدعم من هيئة فضِّ النزاعات ونظام العقوبات، غير أنه لم يكن هذا هو حال الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية؛ إذ إنَّ هذه تندرج تحت التزامات (بذل الجهد الأفضل) لنظام منظمة التجارة العالمية؛ أي إن الأعضاء يلتزمون ببذل ما يستطيعون، ولكن من دون أن يكون لديهم تعهد ملزم بعمل ذلك. لقد اعتُرف بضعف مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لمدة طويلة من الوقت، وفي نهاية المطاف وافقت الدول الأعضاء في مؤتمر الدوحة على أنه «يجب مراجعة شروط المعاملة جميعها الخاصة والتفضيلية؛ بهدف تقويتها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلية للتنفيذ». في أعقاب مؤتمر الدوحة، شكلت منظمة التجارة العالمية لجنة للتجارة والتنمية، حيث وضعت هذه اللجنة في عام 2002 آلية مراقبة لمتابعة البحث، وتنفيذ الشق الخاص بالتنمية من جولة الدوحة، خاصة مسألة (تقوية الأحكام الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية).

كان هذا آخر شيء يسمع عن تقوية الأحكام الخاصة والتفضيلية؛ فقد نفَّذ المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي تخريبًا ممنهجًا لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، ولم يبقَ سوى الاسم منها، أما الأسباب وراء هذه التدمير للمعاملة الخاصة والتفضيلية، فلا يمكن فهمها إلا من خلال الضغط الشديد على الدول المتقدمة في الشمال، وفي الظروف الحالية لتدخل الأسواق وموارد دول الجنوب؛ ركزت الدول المتقدمة في مؤتمر بالي على تسهيل التجارة ( القضية الوحيدة الباقية من قضايا سنغافورة الأربعة ) ، ولم تكن في مزاج لتقديم تنازلات للدول النامية أو الدول الأقل تطورًا على قاعدة تقوية أحكام المعاملات الخاصة والتفضيلية.

لغة إعلان بالي واضحة تمامًا بهذا الصدد؛ بخصوص تعريف الوظائف/ الاختصاصات بشأن آلية المراقبة، ينص إعلان بالي على أن «الآلية يجب أن تضمن مراجعة أحكام المعاملة جميعها الخاصة والتفضيلية، بما يسهل تكامل البلدان الأعضاء النامية والأقل نموًّا في نظام التجارة متعدد الأطراف». الهدف هو تسهيل اندماج الجنوب مع نظام التجارة المتعدد الأطراف، وليس حمايته من الاعتبارات الخاصة والتفضيلية، وقد أوضح الإعلان ذلك بالقول: «الآلية تكمل، ولا تحل محل آليات المراجعة الأخرى ذات العلاقة و/أو الإجراءات الخاصة بأجهزة منظمة التجارة العالمية الأخرى»، وفي حال لم تفهم آلية المراقبة هذه، فيضاف حاشية تقول : «سيكون للأعضاء الخيار في الاستفادة من الآلية أو آليات المراجعة الأخرى أو أي إجراءات في أجهزة أخرى تابعة لمنظمة التجارة العالمية». ويتابع التقرير «في معرض

قيامها بهذه الوظائف، فإن الآلية لا تستطيع تغيير، أو التأثير بأي صورة في حقوق الأعضاء والتزاماتهم، بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقرارات المؤتمرات الوزارية والمجالس العامة، أو تفسير طبيعتها القانونية». وهذا يعني أن آلية المراقبة يجب أن تستثني القضايا الجوهرية في الخطاب التجاري المحجوزة للدول الكبرى والقوية، ولكن في إشارة تصالحية، تراجع الإعلان قليلًا: «على أنه ليس هناك ما يمنع الآلية من تقديم توصيات إلى الأجهزة ذات العلاقة في منظمة التجارة العالمية؛ بهدف البدء بمفاوضات حول أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي جرت مراجعتها في ظل الآلية».ولكن الإعلان سريعًا ما يضبط النغمة قائلًا إنه في حال وجود شكوك لدى آلية المراقبة حول هذه المسألة «يجب أن تبلغ هذه التوصيات عن عمل الأجهزة ذات العلاقة ومهامها، ولكنها لا تعرف أو تقيد قرارها النهائي». من الضروري أن تُقرأ لغة نص إعلان بالي بعناية كبيرة؛ حتى يفهم أن مسألة التنمية أُزيلت تقريبًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

## الخلاصة

تدار منظمة التجارة العالمية، كغيرها من الوكالات متعددة الأطراف، بتوازنات معينة للقوى الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية في الحلبة الدولية، وتشكل العلاقات غير المتماثلة للقوى جزءًا من ديناميكية المفاوضات الدولية ونتائجها، وقد لحقت بالجنوب خسارة مهمة جراء إضعاف الأنكتاد، وظهور العالمية الليبرالية الجديدة وانهيار الاتحاد السوفييتي.

يظهر ثقل الشواهد وخبرتي الشخصية أن منظمة التجارة العالمية هي امتداد لذراع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ميداني التجارة والسياسة الخارجية، اعتادت اليابان أن تكون جزءًا من هذه الزمرة، غير أنها أصبحت قوة من الدرجة الثانية، وتُعد البرازيل وروسيا والهند والصين (بريك)، بصفتها بلدانًا تمارس التصنيع حديثًا، لاعبين مهمين، غير أنها لاتزال تتمتع بنفوذ محدود في منظمة التجارة العالمية. أكثر التحليلات أهمية هو أن منظمة التجارة العالمية قد ابتُكرت من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهنالك نواحٍ بنيوية للمنظمة مقاومة للتغيير، باستثناء ما يناسب المصالح الغربية.

في نطاق منظمة التجارة العالمية، تُعد أوروبا أكثر اللاعبين عدوانية؛ يمتلك الاتحاد الأوروبي أمانة عامة قوية ونشطة في بروكسل، تعززها إستراتيجية أوروبا العالمية، والتي تجري مراقبتها بصورة دقيقة وتوجيهها من قبل مجلس الأعمال الأوروبي[28]. بالرغم من الازدهار الخارجي، تعاني أوروبا أزمة اقتصادية ومالية، وهي أكثر انكشافًا من الولايات المتحدة لأخطار فقدان الأسواق والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام، ينبغي لأوروبا ضمان الوصول إلى هذه المصادر، ليس فقط في الإمبراطورية القديمة ولكن أيضًا في الاقتصاديات الناشئة في البرازيل والصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا.

بطبيعة الحال، الجنوب ليس موحَّدًا كما هي أوروبا؛ تتحدث أوروبا بصوت واحد في منظمة التجارة العالمية، فيما يتحدث الجنوب بأكثر من مئة صوت، والذي يوحد بلدان الجنوب هو تجربتهم المشتركة في معاناة الاستعمار والشعور بالغبن فيما يتعلق بالنظام التجاري؛ أما الذي يقسمها

فهو مصالحها الوطنية المختلفة، في بعض الأحيان يستطيع الجنوب أن يفرد بانسجام، ولكن عندما يجري التملق إلى الكبار منها لإلحاقها بعمليات الغرف الخضراء لمنظمة التجارة العالمية، فإن الانسجام ينهار، وتسرع أوروبا والولايات المتحدة للاستفادة من هذا الوضع؛ على سبيبل المثال، في المؤتمرات الوزارية في الدوحة عام 2001م، هونغ كونغ عام 2005م، وبالي عام 2013م، كانت الدول النامية الكبرى مشغولة بحماية مصالحها الخاصة حتى إنه، وبالرغم من التضامن كله الذي كان موجودًا بين مفاوضيها في جنيف، انهارت هذه الوحدة تحت الضغط السياسي، غير أنه، وخلافًا لما جرى في مفاوضات جولة أوراغواي، فإن البلدان النامية هي الآن أكثر اتحادًا وقدرة على مقاومة الضغوط والمطالب غير المنصفة التي توجه إليها، كما جرى في سياتل عام 1999م، وفي كانكون عام 2003م، وفي جنيف عامي 2009 و2011م.

تُعد البلدان الإفريقية من بين الدول الأكثر ضعفًا، لا يعزى هذا الضعف إلى قصور مهاراتهم التفاوضية؛ فقد أظهر المفاوضون الأفارقة في جنيف وحدة رائعة ومهارات تفاوضية على مر السنين، ويكمن الضعف الإفريقي في رأس المال والقيادة السياسية؛ حيث يمثل المسؤولون والسياسيون في إفريقيا أهدافًا سائغة للضغط السياسي (خاصة من أوروبا) وللاعتماد على العون الخارجي، يشكل الفساد جزءًا من هذا، غير أن الخطر الأكبر الذي يواجه إفريقيا هو ما يدعى (مساعدات التنمية)؛ لأنه يسلب إفريقيا سياستها الاقتصادية المستقلة. تجلب المساعدات معها (تشويه السياسات) مثل برامج التعديل البنيوي، تفسد الرشى البيروقراطيين والسياسيين، فيما تفسد المساعدات سياسات الدول، ومن جانب آخر لا يمكن عَدُّ منظمات

المجتمع المدني التي تعمل في القضايا التجارية والديون والتنمية لاعبين غير مهمين؛ فهي قادرة في بعض الأحيان على دفع إداراتها البيروقراطية وقادتها السياسيين لحماية مصالح إفريقيا وتعزيزها في مفاوضات التجارة العالمية (سنرى مزيدًا من هذا في الفصل التالي).

تشكل منظمة التجارة العالمية منتدًى للمفاوضات التجارية، الافتراض الذي تتبناه في أن التنمية هي منتج مصاحب للتجارة يستند إلى الإيديولوجية الضعيفة لليبرالية الجديدة، فلا توجد براهين دامغة تدعم هذا الافتراض، وفي حقيقة الأمر، تستقطب التجارة غير المقيدة البلدان بين غني وفقير، ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تدعم فيه البلدان الغنية الأسواق المفتوحة للبلدان الفقيرة، فإنها تمارس الحماية، كما شاهدنا آنفًا بالنسبة إلى الزراعة. هنالك جدل يدور حول التجارة العادلة، خاصة بين المنظمات غير الحكومية، ولكن في نطاق منظمة التجارة العالمية، لا يعدو الأمر كونه ذرًّا للرماد في العيون.

منظمة التجارة العالمية ليست بذات اللطف والحيادية التي غالبًا ما توصف بها، إذ إنَّ قواعدها هي عرضة للتغير استجابة لأهواء البلدان القوية، ففي جولة أوراغواي، وافقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إدراج الزراعة ضمن اتفاقية الجات، بعد أن سمح كل من الطرفين للآخر حرية فرض الدعم المشوِّه للتجارة، ولكن يشكل الدعم الأمريكي والأوروبي الآن عاملًا رئيسًا في زيادة المجاعة في الجنوب العالمي، وفضلًا عن ذلك باستطاعة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التلاعب بالقواعد التجارية، والانتقال بين صناديق الكهرمان والخضر والزرق والحدود الدنيا؛ من

أجل زيادة (وليس تخفيض) الدعم الذي تقدمه. زد على ذلك أن الولايات المتحدة ترفض إزالة الدعم الذي تقدمه لمنتجي القطن فيها، بصرف النظر عن التهديد الذي تشكله لحياة الملايين في إفريقيا، وفي ضوء ذلك يصبح قانون النمو والفرص في إفريقيا وسيلة للخداع والنفاق.

منظمة التجارة العالمية تشكل أرضًا للمعركة؛ حيث تتصارع الأطراف المتحاربة حول قضايا حقيقية، تشكل مصدر هلاك في تأثيرها في أرواح ملايين الناس في الجنوب كما تفعل الحروب الحقيقية. التجارة تفضي إلى القتل، تستخدم فيها القوى الكبرى أسلحة متقدمة –مجادلات فنية، وأطروحات قانونية، وأسلحة أيديولوجية وسياسية مع أساليب حاذقة ومخادعة– فتاكة كما هي هجمات الطائرات من دون طيار. تُغيِّر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قواعد منظمة التجارة العالمية كما تريد؛ على سبيل المثال، يشكل مبدأ (إما الانضمام إلى اتفاقيات المنظمة جميعها أو عدم الانضمام) وسيلة للخروج بنتيجة متوازنة في نهاية المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دأبتا وبصورة متزايدة على محاولة تغيير هيكل هذا المبدأ؛ من أجل الحصول على حصاد مبكر في بعض القضايا لصالحها، وعندما لا يتلاءم نظام التجارة متعددة الأطراف مع مصالحهما، فإنهما يلجآن إلى الاتفاقيات التي تضم عددًا محدَّدًا من الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية، أو إلى اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية التي تعقد خارج إطار المنظمة. المحاولات الأوروبية لعقد اتفاقيات شراكة اقتصادية هي موضوع الفصل التالي.